

Distr.: General
1 June 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12)، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي). ويتضمن التقرير تقييما للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ صدور تقريري الأخير المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (S/2017/995)، ويقدم آخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي. كما يتضمن التقرير المستجدات المتعلقة بالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

ثانيا – التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف – التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

٢ – ظلت منطقة وسط أفريقيا تواجه تحديات سياسية وأمنية خطيرة في ظل تباطؤ اقتصادي على الصعيد الإقليمي. وقد حدث بعض التطورات الإيجابية نحو التكامل دون الإقليمي وبُذلت جهود من أجل توطيد الحكم الديمقراطي.

التطورات والاتجاهات السياسية

٣ – في ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعا تشاوريا في أديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. واتفقوا على عقد دورة لمؤتمر رؤساء دول مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في شباط/فبراير، أُجّل انعقادها فيما بعد إلى تاريخ لاحق لم يعلن عنه بعد. وقرروا كذلك عقد الدورة العادية السابعة عشرة لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حزيران/يونيه بصفة مبدئية.

٤ – وعقدت الدورة العادية الخامسة لمجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في ليبرفيل في ٣ و ٤ آذار/مارس. وقد سُبقت بالدورة العادية التاسعة عشرة للجنة الدفاع والأمن التابعة لمجلس السلام



18-08203 (A) 040618 050618


والأمن في وسط أفريقيا التي عقدت في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس. وأدان مجلس الوزراء بشدة في بيانه الختامي، في جملة أمور، التطلعات الانفصالية في مناطق الكاميرون الناطقة بالإنكليزية وأعرب عن ”دعمه الكامل للسلطات الكاميرونية“؛ ورفض جميع أشكال التدخل الخارجي في العمليات الانتخابية في المنطقة، وطلب إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تعزيز الدعم المقدّم للدول الأعضاء المعنية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي؛ واعتمد الاستراتيجية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، التي وضعت في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا؛ وأوعز إلى أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع استراتيجية دون إقليمية لمكافحة أنشطة المرتزقة والجريمة المنظمة عبر الوطنية في وسط أفريقيا؛ وقرر عقد مؤتمر إقليمي من أجل اعتماد لائحة دون إقليمية بشأن الرعي في وسط أفريقيا. وقرر مجلس الوزراء أيضا إطلاق عملية إصلاح مؤسسي وهيكلي ووظيفي لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا.

٥ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل، عُقد اجتماع تشاوري بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في لومي، حيث أُعلن أن المنظمتين دون الإقليميتين ستعقدان مؤتمر قمة مشتركا بشأن السلام والأمن ونزعة التطرف والتطرف العنيف في تموز/يوليه ٢٠١٨.

٦ - وفي أنغولا، أنشأ الرئيس جواو لورنسو لجنة مشتركة بين الوزارات بشأن إصلاح الدولة في ١٥ شباط/فبراير. وتعهد كذلك بإجراء انتخابات محلية قبل الانتخابات العامة لعام ٢٠٢٢.

٧ - وفي الكاميرون، ظلت المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية تواجه تحديات أمنية خطيرة. وأدت الهجمات المتزايدة على قوات الدفاع والأمن وعمليات الاختطاف التي قامت بها جماعات مسلحة انفصالية مشتبه فيها، فضلا عن الرد العسكري المكثف للحكومة، إلى وقوع خسائر في الأرواح وإصابات. وتدهور الوضع عقب إلقاء القبض على ٤٧ من الانفصاليين المزعومين في نيجيريا وتسليمهم لاحقا إلى الكاميرون في ٢٦ كانون الثاني/يناير، وكان من بينهم الشخص الذي نصّب نفسه رئيسا لما يسمى ”دولة أمبازونيا“. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدم هؤلاء الأشخاص دعاوى لجوء واعتُرف رسميا بأربعة منهم كلاجئين. وسيحاكم هؤلاء الأشخاص في محكمة عسكرية بموجب القانون رقم ٠٢٨/٢٠١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلق بمكافحة الإرهاب. وفي ٢ آذار/مارس، أعلنت الحكومة تعديلاً وزارياً وقامت، في جملة أمور، بتعيين وزير جديد للإدارة الإقليمية. وقام الوزير الجديد، الذي ينحدر من المنطقة الشمالية الغربية، بزيارة المنطقتين الناطقتين بالإنجليزية ودعا إلى حل سلمي للأزمة من خلال الحوار. وأنشئت وزارة جديدة معنية بتحقيق اللامركزية والتنمية الريفية.

٨ - وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ في الكاميرون في ٢٥ آذار/مارس، وحقق فيها الحزب الحاكم انتصارا كبيرا. وإضافة إلى ذلك، تستمر الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨.

٩ - وفي تشاد، استمرت التوترات الاجتماعية وتفاقمت بسبب قرار الحكومة خفض أجور موظفي الخدمة المدنية ودفعت إلى إضراب عام نفذته النقابات احتجاجا على تدابير التقشف. وتوصلت الحكومة والنقابات إلى اتفاق في ١٤ آذار/مارس.

١٠ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس إدريس ديبي إتنو عن تعديل حكومي، خفض بموجبه عدد الوزراء من ٣٧ إلى ٢٤ وزيرا. وفي ٦ نيسان /أبريل، أعلن أن الانتخابات التشريعية ستجرى

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٧ آذار/مارس، عقد الرئيس منتدى وطنيا بشأن الإصلاحات المؤسسية في انجمينا. وقاطع معظم أحزاب المعارضة الرئيسية هذا المنتدى. وأوصى المنتدى، في جملة أمور، بتمديد فترتي ولاية الرئيس وأعضاء البرلمان لمدة سنة واحدة، لتصبحان ست سنوات وخمس سنوات، على التوالي، على أن تكونا كلتاهما قابلتين للتجديد لمرة واحدة؛ وإلغاء منصب رئيس الوزراء؛ واعتماد حصة دنيا تخصص للنساء من المناصب التي تشغل بالانتخاب قدرها ٣٠ في المائة؛ وتحويل هيئة إدارة الانتخابات إلى هيكل دائم. وقد أدرج معظم التوصيات في مشروع الدستور الجديد، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية في ٣٠ نيسان/أبريل، في جلسة قاطعها نواب المعارضة. وفي ٣ أيار/مايو، استقال رئيس الوزراء وحكومته.

١١ - وفي جمهورية الكونغو، وقّعت الحكومة وممثل لزعيم المتمردين السابق فريديريك بينتسامو، المعروف أيضا باسم القس نتومي، اتفاقا لوقف إطلاق النار في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. ويدعو الاتفاق إلى إطلاق برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإلى إعادة المشردين داخليا واستعادة سلطة الدولة. وشُكّلت لجنة مشتركة مخصصة تتألف من ممثلين من كلا الجانبين للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، أوصت اللجنة المشتركة بإلغاء مذكرة التوقيف الصادرة بحق القس نتومي، وإنشاء مراكز تسريح محلية، واستعادة السلطات الإدارية والقضائية، وسحب القوات الحكومية، واستعادة أمن الدولة في مناطق الأزمات وتحديد المقاتلين السابقين. وفي ٧ آذار/مارس، أعلنت اللجنة إطلاق سراح خمسة من حلفاء القسّ نتومي المقربين، كانوا رهن الاحتجاز. وفي نهاية آذار/مارس، أطلعت الحكومة الأمم المتحدة على خارطة طريق، حددت فيها الخطوط العريضة للخطوات المزمع اتخاذها فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٢ - وفي غينيا الاستوائية، أجريت انتخابات تشريعية وبلدية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، حصل فيها الائتلاف الذي يقوده الحزب الحاكم، وهو الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية (Partido democrático de Guinea Ecuatorial)، على جميع المقاعد الـ ٧٥ في مجلس الشيوخ، وجميع المقاعد البلدية، و ٩٩ من أصل ١٠٠ مقعد في مجلس النواب. وحصل حزب ”مواطنون من أجل تجديد غينيا الاستوائية“ (Ciudadanos por la Innovación de Guinea Ecuatorial) المعارض على المقعد المتبقي. وحصلت النساء على ٢٠ مقعداً في مجلس النواب و ١١ مقعداً في مجلس الشيوخ. وطعنت المعارضة في النتائج، حيث أبلغت عن حدوث تزوير ومخالفات. وفي أوائل شباط/فبراير، عيّن الرئيس تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو مجلس وزراء ضم ٢٥ عضواً، بعد أن كان عددهم ٢٩، كجزء من تدابير التقشف. وفي ٢٦ شباط/ فبراير، أمرت محكمة مقاطعة مونغومو بحل حزب ”مواطنون من أجل التجديد“ بسبب ما يشكله من ”تهديدات لأمن الدولة“. وفي ٧ أيار/مايو، ثبتت المحكمة العليا حل الحزب.

١٣ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أفادت وسائط الإعلام المحلية أن محاولة للإطاحة بالرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو قد أحبطت. وذكرت الحكومة أن المرتزقة الذين يُزعم تورطهم في محاولة زعزعة استقرار البلد جاؤوا من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان، مما أدى إلى توترات مع هذه البلدان. وعلى هذه الخلفية، أجريت عدة زيارات رفيعة المستوى لاستعادة الثقة. وقام كل من وزير خارجية تشاد ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى فوستان - أرشانج تواديرا بزيارة مالابو في ٤ و ٩ كانون الثاني/يناير، على التوالي، للإعراب عن التضامن. وقد أنكرا تورط بلديهما وعرضا التعاون الكامل خلال التحقيقات. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقب اجتماع عُقد في انجمينا بين وزير الدولة للتكامل الإقليمي في غينيا

الاستوائية والرئيس ديبي إتنو، أُصدر بيان جاء فيه أنه ليس لدى تشاد مصلحة في زعزعة استقرار غينيا الاستوائية وأنها تعمل على الحفاظ على السلام.

١٤ - وفي غابون، أجلت الانتخابات التشريعية مرتين، أولاهما حتى تموز/يوليه ٢٠١٧، ثم إلى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٨. وباستثناء المرشح الرئاسي السابق وزعيم المعارضة جان بينغ، الذي استمر في رفض أي حوار مع الحكومة، أعرب قادة المعارضة الرئيسيون عن استعدادهم للمشاركة في الانتخابات. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، حلّت المحكمة الدستورية الجمعية الوطنية ودعت الحكومة إلى التنحي بسبب عدم تنظيم انتخابات تشريعية ضمن الحدود الزمنية المنصوص عليها في الدستور. ونقلت صلاحيات الجمعية الوطنية مؤقتا إلى مجلس الشيوخ. ودعت المحكمة أيضا الرئيس علي بونغو أونديمبا إلى تعيين حكومة جديدة تكون مسؤولة أمام الرئيس وتستقيل بمجرد إجراء الانتخابات. وفي ١ أيار/مايو، استقال رئيس الوزراء وحكومته. وأعيد تثبيت رئيس الوزراء في منصبه بمرسوم رئاسي في ٣ أيار/مايو. وأدت حكومة مؤلفة من ٤١ عضوا اليمين في ٧ أيار/مايو، وهي الثالثة منذ اختتام الحوار الوطني في أيار/مايو ٢٠١٧.

١٥ - وفي الفترة من ١٣ شباط /فبراير إلى ٦ آذار /مارس، قام الرئيس بونغو أونديمبا، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بزيارة أنغولا وتشاد وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية لمناقشة التكامل والأمن على الصعيد الإقليمي.

١٦ - وفي سان تومي وبرينسيبي، أصدر الرئيس إيفاريستو كارفالهو قانونا يقضي بإنشاء محكمة دستورية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، حكمت المحكمة العليا بأن بعض أحكام مشروع القانون غير دستوري. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، نظمت أحزاب المعارضة في سان تومي مظاهرة احتجاجا على إجراءات ترشيح قضاة المحكمة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، انتخبت الجمعية الوطنية، التي يهيمن عليها الحزب الحاكم، قضاة المحكمة الدستورية الخمسة وسط احتجاجات أحزاب المعارضة ومظاهرات موالية للحكومة نظمها حزب العمل الديمقراطي المستقل (Acção Democrática Independente)، مما أدى إلى نشر قوات الشرطة للسيطرة على الموقف. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، انتخب قضاة المحكمة الدستورية رئيس المحكمة بالإجماع. وفي ٢٣ شباط/فبراير، عينت الجمعية الوطنية أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية للتحضير للانتخابات التشريعية والمحلية والإقليمية، المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٨.

١٧ - ونفذت حكومة بوروندي قرارها القاضي بتنقيح دستور عام ٢٠٠٥. وشملت التنقيحات، في جملة أمور، تمديد فترة الرئاسة إلى سبع سنوات؛ واشتراط فترة خمس سنوات لإمكانية إجراء استعراض للمحاصة العرقية في جميع فروع الحكومة؛ وإنشاء منصب رئيس الوزراء وإلغاء منصب النائب الثاني للرئيس؛ واشتراط أغلبية بسيطة لإقرار مشاريع القوانين الأساسية في البرلمان بدلا من أغلبية الثلثين. وأبدى العديد من الجهات صاحبة المصلحة والجهات الشريكة في بوروندي مخاوف من أن تؤدي التنقيحات المقترحة إلى تبديد المكاسب التي تحققت بفضل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وسعى الشركاء الدوليون إلى إقناع الحكومة بإكمال الحوار بين الأطراف البوروندية، بقيادة جماعة شرق أفريقيا، قبل الاستفتاء، لكن دون جدوى. وفي ١٧ أيار/مايو، توجه البورونديون إلى صناديق الاقتراع للموافقة على التعديلات الدستورية، بمشاركة قطاع واحد من المعارضة. وتفيد التقارير بأن التصويت جرى في جو من الهدوء النسبي.

التطورات والاتجاهات الأمنية

جمهورية أفريقيا الوسطى

١٨ - في جمهورية أفريقيا الوسطى، عكست حوادث العنف في أجزاء مختلفة من البلد هشاشة الحالة الأمنية. وأدى استمرار أنشطة الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية إلى حدوث توترات في عدد من المناطق. وفي نيسان/أبريل، وقعت سلسلة من الاشتباكات في بانغي عقب العملية المشتركة التي شرعت في تنفيذها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الوطني لنزع سلاح الجماعات الإجرامية التي تسيطر على أحياء سكنية في العاصمة بالقوة. وأدى استمرار الخطاب المؤجج للمشاعر في بانغي إلى تصاعد التوترات في أوائل أيار/مايو، مع استمرار وقوع اشتباكات بين قوات الأمن والجماعات الإجرامية. وأسفرت تلك الاشتباكات عن خسائر بشرية في صفوف المدنيين وأفراد حفظ السلام. وفي غضون ذلك، استمرت المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وفي الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل، أنجز فريق الميسرين التابع للمبادرة الجولة الثانية من مشاوراته مع الجماعات المسلحة.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

١٩ - ظلت جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا في حوض بحيرة تشاد بسبب التفجيرات الانتحارية وعمليات الاختطاف، وهجمات الحرق المتعمد، وشن الغارات والهجمات على القرى والمؤسسات التعليمية، والسلب، وسرقة الماشية، ونصب الكمائن في المواقع العسكرية، فضلا عن استخدام العنف الجنسي ضد المدنيين. وازدادت عمليات الاختطاف الجماعي على مدى الأشهر الماضية في المنطقة. ووقعت أيضا هجمات متكررة على المدارس، مما كان له أثر مدمر على الحصول على التعليم في المناطق المتضررة.

٢٠ - وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى نيسان/أبريل، كانت جماعة بوكو حرام مسؤولة عن ٩٨ حادثا أمنيا في تشاد والكاميرون. وقُتل ما لا يقل عن ٨١ مدنيا في الكاميرون ومدني واحد في تشاد. ووقعت ١٠ هجمات ومحاولات هجوم انتحارية في الكاميرون خلال الفترة نفسها، شارك فيها ١٥ من منفّذي التفجيرات الانتحارية، كان من بينهم ثماني نساء وما لا يقل عن طفلين. وفي الليلة الفاصلة بين ٥ و ٦ أيار/مايو، أفادت التقارير بمقتل ستة أشخاص، من بينهم أربعة مسؤولين حكوميين محليين وجندي واحد، في هجوم شنته جماعة بوكو حرام على نقطة تفتيش تابعة للجيش التشادي في جزيرة غابالامي في بحيرة تشاد.

٢١ - وأدى الاستخدام المتزايد للشابات والفتيات كمفجرات انتحاريات إلى خلق جو من الريبة تجاههن وجعلهن أهدافا للمضايقة والوصم من قبل المجتمعات المتضررة ولعمليات الاعتقال التعسفي من قبل قوات الأمن. وشمل ذلك النساء والفتيات اللائي استطعن الفرار من الأسر. وأثارت المجتمعات المحلية في الكاميرون وتشاد مخاوف بشأن إعادة إدماج مقاتلي جماعة بوكو حرام الذين استسلموا.

٢٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر، عقد وزراء الدفاع ورؤساء الأجهزة الأمنية في البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد اجتماعا في انجمينا لتقييم الحالة الأمنية في المنطقة والتخطيط للعمليات المقبلة ضد جماعة بوكو حرام. وواصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تنفيذ عملياتها العسكرية ضد جماعة بوكو حرام، بالتزامن مع مشاركتها في جهود الدعوة إلى جانب اللجنة من أجل تشجيع الاستجابة الإنسانية

ومعالجة الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل. وعقد الاتحاد الإفريقي واللجنة، بدعم من مختلف كيانات الأمم المتحدة، مؤتمرا لوضع نهج إقليمي منسق لفرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومقاضاتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، في انجمينا في الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/ أبريل. وكان هذا المؤتمر بمثابة متابعة للمؤتمر الأول لتحقيق الاستقرار الإقليمي لمنطقة بحيرة تشاد، الذي عقد في انجمينا في الفترة من ٢ إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكان هدفه العام يتمثل في وضع استراتيجية لتحقيق الاستقرار الإقليمي في منطقة بحيرة تشاد. وحدد المؤتمر ست ركائز رئيسية للاستراتيجية الإقليمية، التي يتوقع أن توضع في صيغتها النهائية في حزيران/يونيه: (أ) نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ (ب) إعادة توطين المشردين داخليا؛ (ج) تعزيز القدرات المحلية في مجال القدرة على الصمود؛ (د) الإنعاش الاجتماعي الاقتصادي للمنطقة؛ (هـ) منع التطرف العنيف؛ (و) التعليم.

جيش الرب للمقاومة

٢٣ - ظل جيش الرب للمقاومة يشكل مخاطر أمنية على المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وشملت هجماته الكمائن، وعمليات السلب، وعمليات الاختطاف، والعنف الجنسي، والصيد غير المشروع، وعمليات القتل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قُتل مدنيان. وتركزت الحوادث في منطقة بانغادي في إقليم دونغو ومنطقة باندا في إقليم أنغو ومحلية نامبيا في إقليم نيانغارا. واستسلم مقاتلان من جيش الرب للمقاومة مع أسلحتهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٤ - وفي الفترة الواقعة بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ١٧ نيسان/أبريل، زُعم أن جيش الرب للمقاومة نفذ ٣٢ عملية هجوم في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص واختطاف ٧٩ شخصا. وأُطلق سراح معظم المخطوفين في غضون فترة قصيرة. ووقع معظم الحوادث في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو. وفي إطار ولاية حماية المدنيين المنوطة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت دورية مشتركة من البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، في ١ نيسان/أبريل، بإنقاذ ١٥ شخصا كان جيش الرب للمقاومة قد اختطفهم أثناء هجوم على قرية كوبو بمقاطعة مبومو العليا.

الأمن البحري في خليج غينيا

٢٥ - عُقدت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات لجنة خليج غينيا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا. ووافق الاجتماع على استراتيجية لتنشيط أداء اللجنة وتحسينه، وكذلك على انضمام غانا إلى المعاهدة المنشئة للجنة خليج غينيا.

٢٦ - وفي الدورة الوزارية العادية الخامسة لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا المعقودة في ليبرفيل يومي ٣ و ٤ آذار/مارس، طلب المجلس إلى رئيس مجلس وزراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن يدعو إلى عقد اجتماع للوزراء المسؤولين عن الشؤون البحرية والمالية لمناقشة تمويل هيكل الأمن والسلامة في الشؤون البحرية.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٢٧ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر، وقع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اتفاقا في ليبرفيل لمواجهة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، وكذلك الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في وسط أفريقيا. ويهدف الاتفاق إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

باء - التطورات الإنسانية

٢٨ - في ٢٦ نيسان/أبريل، كانت الحالة في بوروندي لا تزال غير مستقرة مع وجود ٣,٦ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد وما يزيد عن ٤٣٠ ٤٧٨ لاجئا بورونديا في أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وبناء على اتفاق ثلاثي بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أُعيد حوالي ٥٠٠ ٢١ من اللاجئين البورونديين إلى وطنهم من جمهورية تنزانيا المتحدة بشكل طوعي في الفترة الواقعة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ٥ نيسان/أبريل.

٢٩ - وأسفر الاضطراب السياسي والعنف في المناطق الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون عن التشريد القسري لما يقرب من ٢٩١ ٢١ من الكاميرونيين إلى نيجيريا في الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونهاية نيسان/أبريل. وأدى ارتفاع عدد اللاجئين والمشردين داخليا في الكاميرون إلى زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية لكل من السكان المشردين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. واستضافت الكاميرون ٠٠٠ ٢٥٥ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في المناطق الشرقية حتى نيسان/أبريل. ونتيجة لتشريد السكان وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة، كان ٣,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، التي طلب لها مبلغ قدره ٣٠٤,٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٨.

٣٠ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، زاد العدد الإجمالي للمشردين داخليا بنسبة ٧٠ في المائة في السنة الماضية، ليصل إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٨٠ شخص. وزاد أيضا عدد اللاجئين بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة نفسها، ليصل إلى زهاء ٠٠٠ ٥٧٠ لاجئ. وأثّر تردي الحالة الأمنية سلبا على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ودفعت التهديدات وأعمال العنف الموجهة ضد المنظمات غير الحكومية الشركاء في مجال العمل الإنساني إلى إعادة النظر في وجودهم في بعض المناطق. وعلاوة على ذلك، أصبح التواصل مع أطراف النزاع صعبا بصورة متزايدة بسبب زيادة تجزؤ الجماعات المسلحة. وتعرقلت العمليات الإنسانية بسبب نقص التمويل.

٣١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كانت تشاد تستضيف ٤٩٠ ٤٤٩ لاجئا، معظمهم من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا. وهرب قرابة ٠٠٠ ٣٠ لاجئ جديد إلى جنوب تشاد في أعقاب تصاعد أعمال العنف في شمال غرب جمهورية أفريقيا الوسطى في نهاية كانون الأول/ديسمبر. وتسعى تشاد أيضا إلى التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وحالات الطوارئ الصحية، الذي خلف ٤,٤ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، منهم حوالي ٤ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتقدر الاستجابة الإنسانية المطلوبة لعام ٢٠١٨ بمبلغ ٥٤٤ مليون دولار.

٣٢ - وسيؤدي تحسن الحالة الأمنية في منطقة بول في جمهورية الكونغو إلى تيسير عودة المشردين داخليا وتقديم المساعدة الإنسانية في البلد. وبالنظر إلى وجود ما يقرب من ٠٠٠ ١٦٠ متضرر، ظلت هناك تحديات إنسانية جسيمة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كان البلد يستضيف ٦٨٨ ٣١ لاجئا من جمهورية أفريقيا الوسطى و ٦٥٤ ١٥ لاجئا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - وكانت جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أسوأ تفشٍ للكوليرا يحدث فيها منذ ١٥ عاما. وعلاوة على ذلك، في ٨ أيار/مايو، أعلنت الحكومة عن تفش لمرض فيروس إيبولا في مقاطعة إكواتور - وهو تاسع تفش في البلد منذ اكتشاف المرض لأول مرة في عام ١٩٧٦ - حيث أُبلغ عن ٥١ حالة إصابة لغاية ٢٢ أيار/مايو. وفي عام ٢٠١٨، طلبت منظمات المعونة مبلغ ١,٦٨ بليون دولار لمساعدة حوالي ١٠,٥ ملايين شخص، أي أكثر من ضعف المبلغ المطلوب في عام ٢٠١٧ وقدره ٨١٢,٦ مليون دولار. وبلغت الاحتياجات اللازمة لقرابة ٠٠٠ ٨٠٧ من اللاجئين الكونغوليين الموجودين في أول ثمانية بلدان متلقية للمساعدات ٥٠٤ ملايين دولار، في حين بلغت تكلفة خطة منفصلة للتصدي لمرض فيروس إيبولا ٥٧ مليون دولار لفترة ثلاثة أشهر.

٣٤ - وبسبب حالات النقص في التمويل، خفض برنامج الأغذية العالمي المساعدة الغذائية والنقدية التي يقدمها إلى أكثر من ٠٠٠ ١٤٠ لاجئ في رواندا. ونظرت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وحكومة رواندا إلى هذا الخفض باعتباره من العوامل التي حفزت اللاجئين من مخيم كيزيبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الشروع في احتجاجات وتنظيم اعتصام في شباط/فبراير، مما أدى إلى وفاة ١١ لاجئا عندما تدخلت قوات الأمن لوقف الاحتجاجات. وشجبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استخدام الشرطة للقوة بشكل مفرط، ودعت السلطات الرواندية إلى الامتناع عن مواصلة استعمال القوة والتحقيق في ملابسات الحوادث.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٣٥ - ظل النزاع المتعلق بجماعة بوكو حرام يفاقم الأزمة الإنسانية، حيث كان ١٠،٧ ملايين شخص بحاجة إلى مساعدة لإنقاذ حياتهم في المناطق المتضررة من تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا. وفي ٣٠ نيسان/أبريل، كان قد سُجّل نحو ٥١٦ ٢١١ لاجئا نيجيريا في حوض بحيرة تشاد، كان من بينهم ١١٤ ٩٣ لاجئا في الكاميرون و ٩٣٢ ٩ لاجئا في تشاد. وتشرد ما يقارب ٢،١ مليون شخص داخليا. وعلى نطاق المنطقة المتضررة، كان يلزم مبلغ قدره ١،٦ بليون دولار في عام ٢٠١٨ لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ١٨٩،١ مليون دولار للكاميرون و ١٧٩،٤ مليون دولار لتشاد. وعلى نطاق حوض بحيرة تشاد، كان من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى ٥،٧ ملايين شخص خلال موسم الجدب الذي يبدأ في حزيران/يونيه.

٣٦ - وبحلول نهاية نيسان/أبريل، كانت الكاميرون تستضيف نحو ١٠٠ ٩٣ من اللاجئين النيجيريين في منطقة الشمال الأقصى، حيث ظلت مسألتا حماية المدنيين والعنف الجنساني تثيران قلقا بالغا. وعلى الرغم من حدوث عمليات عودة طوعية من الكاميرون إلى نيجيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الإبلاغ عن حوادث عودة قسرية في النصف الثاني من عام ٢٠١٧ والربع الأول من عام ٢٠١٨، وإن كان عدد هذه الحوادث أقل مما كان عليه سابقا في عام ٢٠١٧. وفي تشاد، عرقلت أنشطة بوكو حرام

التجارة مع نيجيريا والكاميرون، مما أثر بشكل خاص على الرعاة التشاديين الذين كانوا في السابق يعبرون الحدود مع نيجيريا ليبيعوا ماشيتهم.

جيم – الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٣٧ – استمر في بوروندي ورود بلاغات تزعم ارتكاب انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما أعمال القتل والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والاعتقال التعسفي والاحتجاز وفرض القيود على حريات تكوين الجمعيات والتعبير والتنقل. وأدى المأزق السياسي الحالي وزيادة معدلات البطالة وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية إلى أثر مدمر على ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستمر أعضاء جناح الشباب في الحزب الحاكم (إمبونيراكور) في العمل بمثابة عناصر إنفاذ القانون. وواصلت حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مناقشاتهما سعياً إلى استئناف التعاون المعلق منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣٨ – وفي الكاميرون، تواصل ورود تقارير بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في المناطق الناطقة بالإنكليزية والمناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام، بما في ذلك قتل أفراد قوات الدفاع والأمن وأفراد السلطات المحلية والمدنيين، وعمليات الاختطاف، واستخدام قوات الأمن للقوة بصورة مفرطة وقيامها بالاعتقالات التعسفية، والقيود المفروضة على حريتي التنقل والتعبير، وإنكار الحق في المحاكمة العادلة. وأدت العودة القسرية لـ ٤٧ من الكاميرونيين من نيجيريا في أواخر كانون الثاني/يناير، كان معظمهم قد قدّم طلبات لجوء في نيجيريا، بالإضافة إلى عدم معرفة أوضاعهم وأماكنهم، إلى إثارة القلق بشأن احتمال انتهاك القانون الدولي لحقوق الإنسان والصكوك الخاصة باللاجئين التي صدقت عليها الكاميرون ونيجيريا.

٣٩ – وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وثّقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حوادث انتهاك أو تجاوز لحقوق الإنسان جرى التحقق منها، بما في ذلك هجمات استُهدف فيها مدنيون على أسس دينية وعرقية.

٤٠ – وفي تشاد، فُرضت قيود على الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حظر على المظاهرات لأسباب أمنية. وفي ٦ شباط/فبراير، اعتُقل ٥٠ شخصاً خلال مظاهرة عامة نظمتها المعارضة احتجاجاً على تدابير التقشف. وعقب محاكمتهم، أفرجت المحكمة العليا في انجمينا عن ١٦ منهم لأسباب إجرائية وحكمت على ٣٤ بالحبس لمدة أربعة أشهر. وفي ٦ شباط/فبراير، علقت الحكومة أنشطة ١٠ أحزاب سياسية لمدة شهرين بتهمة ''التحريض على العنف'' والإخلال بالنظام العام. ورُفع التعليق في ١٧ شباط/فبراير عن خمسة من الأحزاب التي قدمت استئنافاً.

٤١ – وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظل المدنيون في المناطق المتضررة من النزاع يواجهون خطر الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنسي. وعاد إلى الساحة أيضا العنف بين الجماعات الإثنية وبين المجتمعات المحلية في بعض المناطق، لا سيما في مقاطعة إيتوري. وهيأت النزاعات ظروفاً مؤاتية للعنف الجنسي. وتعرضت المظاهرات السلمية في كينشاسا وغيرها من المدن أيضاً للقمع العنيف.

٤٢ - وفي جمهورية الكونغو، أعربت بعض منظمات المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان عن قلقها إزاء عدم إدراج أحكام في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن تقديم تعويضات لضحايا الأزمة في منطقة بول. وقبلت الحكومة عرضاً من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة في إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في الادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في البلد منذ عام ٢٠١٥، بما في ذلك تلك المتعلقة بأزمة منطقة بول والحوادث التي وقعت في سياق الاستفتاء على الدستور في عام ٢٠١٥. وفي ١١ أيار/مايو، حكِم على المرشح الرئاسي السابق جان - ماري ميشيل موكوكو بالسجن لمدة ٢٠ سنة.

٤٣ - وفي غينيا الاستوائية، توفي أحد مؤيدي حزب المعارضة 'مواطنون من أجل تجديد غينيا الاستوائية' (Ciudadanos por la Innovación de Guinea Ecuatorial) أثناء الاحتجاز في ١٤ كانون الثاني/يناير نتيجة ''التعذيب وسوء المعاملة''، وفقاً لما صرح به الحزب. لكن الحكومة دحضت الاتهام. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أصدرت المحكمة المحلية في مونغومو أمرا بشأن حل الحزب (انظر الفقرة ١٢ أعلاه)، حكمت في إطاره على ٢١ من أعضائه بالسجن لمدة تتجاوز ٣٠ عاماً وبغرامات فردية ثقيلة. وقد أيدت المحكمة العليا هذا الأمر أيضاً. وكان المحكوم عليهم جزءا من مجموعة مكونة من ١٤٧ فرداً ألقي القبض عليهم خلال حوادث أمنية منفصلة في أعقاب الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. واتهِموا بالتحريض على الفتن، والإخلال بالنظام العام، وإساءة استعمال السلطة، وإلحاق أذى جسيم بالدولة والتآمر ضدها. وأفرِج عن الأفراد الآخرين الذين ألقي القبض عليهم.

٤٤ - وفي غابون، ندّدت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني بالاعتقالات غير القانونية والاحتجاز المطول والتعذيب وسوء المعاملة وحالات الاختفاء التي طالت أفراد المعارضة وتكرار فرض حظر السفر على زعماء المعارضة. وطلب الاتحاد الأوروبي إجراء تحقيق دولي في أعمال العنف اللاحقة للانتخابات في عام ٢٠١٦ خلال حواره المكثف مع الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مما أدى إلى توقف الحوار حتى الآن.

٤٥ - وفي رواندا، اعتمد البرلمان في أوائل عام ٢٠١٨ قانون عقوبات جديد يلغي الحبس الانفرادي كعقوبة على الجرائم ويخفف من بعض الأحكام المتعلقة بالتشهير. بيد أن هذا القانون الجديد ظل يتضمن أحكاما كان قد أفيد عن استخدامها لقمع المعارضين السياسيين وإسكاتهم.

دال - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

٤٦ - اتسم السياق الاجتماعي الاقتصادي بأعمال التوتر الاجتماعي والإضراب، بما في ذلك ضد تدابير التقشف التي اتخذتها الحكومات في عدد من البلدان لمعالجة آثار تراجع أسعار النفط. وأشارت تنبؤات مصرف دول وسط أفريقيا إلى زيادة طفيفة في أسعار منتجات التصدير الرئيسية داخل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، بما في ذلك النفط، مقارنة بأسعار عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن ترفع تشاد وجمهورية الكونغو إنتاجهما من النفط. وأشارت التوقعات أيضا إلى أن تشاد ستسرع وتيرة الأنشطة في القطاعات غير النفطية، إلى جانب غابون والكاميرون. وجاء في التوقعات أن النمو الاقتصادي في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا سيرتفع إلى ١،٧ في المائة في عام ٢٠١٨ مقارنة بانخفاض قدره ٠،٢ في عام ٢٠١٧. وستمكّن ميزانية الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لعام ٢٠١٨ هذه المؤسسة من تنفيذ المشاريع الرئيسية في البنى التحتية للنقل وإكمال برنامجها للإصلاحات المؤسسية. وحتى الآن، وقعت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون اتفاقات اقتصادية جديدة مع صندوق النقد الدولي.

ثالثا – أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف – المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوقاية

أنغولا

٤٧ – في الفترة من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص إلى لواندا، واجتمع مع الرئيس لورنسو ووزير العلاقات الخارجية. وناقشوا إصلاح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ودور البلد في منع نشوب النزاعات في المنطقة دون الإقليمية.

الكاميرون

٤٨ – سافر ممثلي الخاص إلى الكاميرون في الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس لتقييم الحالة في هذا البلد. وكرر الدعوة إلى إجراء حوار حقيقي بغية إيجاد حلول دائمة للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي وأعرب عن استعداد الأمم المتحدة لدعم الجهود الوطنية لتحقيق اللامركزية في إطار الدستور. وقام المكتب الإقليمي بعدة زيارات عمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لتقديم الدعم إلى مكتب المنسق المقيم. وواصلت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على نحو وثيق مع هيئة إدارة الانتخابات الكاميرونية لوضع أنشطة محددة الأهداف، تماشياً مع توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية المقدمة في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٤٩ – وقام منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في الكاميرون بزيارة المناطق الناطقة بالإنكليزية في ٧ و ٨ شباط/فبراير لتقييم الحالة الإنسانية في الميدان، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والحكومة. وركزت البعثة على جمع المعلومات عن الاحتياجات الإنسانية المحتملة والتنقلات السكانية وتحديد الخيارات المتاحة لإيصال المساعدة الإنسانية. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قامت مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ والمفوض السامي المساعد المعني بالعمليات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بزيارة الكاميرون.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٥٠ – في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آذار/مارس، قام ممثلي الخاص والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة مشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للتأكيد من جديد على التزام الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بدعم المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. واجتمعا مع الرئيس تواديرا، ورحبا بقرار الحكومة إعادة تنشيط اللجان المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون، وكذلك مع تشاد والسودان من أجل معالجة الشواغل الأمنية الإقليمية. وفي بيان مشترك صدر في ١٧ آذار/مارس، أكد المسؤولان من جديد تصميمهما على مواصلة دعم فريق ميسِّري المبادرة الأفريقية والمساهمة في تنمية البلد، بالتنسيق الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٣ نيسان/أبريل، عاد ممثلي الخاص إلى بانغي للمشاركة في اجتماع فريق الدعم الدولي. وقام أيضا بزيارة البلد في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو للتواصل مع السلطات الوطنية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن

الحالة المتدهورة. وأوفد المكتب الإقليمي فريق عمل في الفترة من ٧ إلى ١٤ شباط/فبراير، في سياق تنفيذ المبادرة الأفريقية.

تشاد

٥١ - سافر ممثلي الخاص إلى تشاد في الفترات من ١٤ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير، ومن ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، ومن ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل لإجراء مشاورات مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، من أجل التشجيع على إقامة حوار سياسي جامع. وخلال اجتماعه مع الرئيس ديبي إتنو في ١٨ نيسان/أبريل، دعا إلى التسريع بإنشاء الإطار الدائم للحوار السياسي، على نحو ما أوصى به المنتدى الوطني المعني بالإصلاحات المؤسسية.

٥٢ - وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل، شارك المكتب الإقليمي ومكتب دعم بناء السلام في بعثة للدعم البرنامجي إلى تشاد من أجل تحديد الفرص ذات الأولوية لينظر فيها صندوق بناء السلام. وشارك المكتب الإقليمي أيضا في بعثة قامت بها الأمم المتحدة إلى تشاد لتقييم الاحتياجات الانتخابية، بقيادة إدارة الشؤون السياسية في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ شباط/فبراير.

غينيا الاستوائية

٥٣ - قام ممثلي الخاص بزيارة غينيا الاستوائية في الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير للاجتماع مع الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وأدان أي محاولة لتغيير الحكومة بوسائل غير دستورية وأوفد فريق عمل إلى مالابو، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير، لتقييم الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان.

غابون

٥٤ - واصل ممثلي الخاص العمل مع الأطراف الفاعلة السياسية من أجل تشجيعها على المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة والمساهمة في الحوكمة الديمقراطية. وشجع أيضا الحكومة على كفالة التواصل المناسب مع جميع الجهات الفاعلة السياسية في سياق التحضير للانتخابات.

جمهورية الكونغو

٥٥ - سافر ممثلي الخاص إلى برازافيل في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير، بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واجتمع مع الرئيس دنيس ساسو نغيسو وغيره من أصحاب المصلحة للتشجيع على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في منطقة بول. وشدد كذلك على أن إبرام اتفاق سلام شامل، يشمل إطارا سياسيا، هو أمرٌ بالغُ الأهمية لتهيئة بيئة تفضي إلى نجاح عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. وأوفد المكتب الإقليمي فريق عمل إلى برازافيل وكينكالا، في الفترة من ١٠ إلى ١٧ شباط/فبراير، للتشاور مع جميع أصحاب المصلحة في الجهود المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري الرامية إلى وضع عملية مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج ومقترح مشروع للحوار، فيما يتعلق بإمكانية تمويلهما من صندوق بناء السلام. وبناء على طلب من الحكومة، قادت إدارة عمليات حفظ السلام بعثة للتقييم التقني إلى برازافيل في الفترة من ٢٢ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير لدعم السلطات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري في

وضع استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأوفدت إدارة الشؤون السياسية عضواً من أعضاء الفريق الاحتياطي لكبار خبراء الوساطة من أجل تقديم مزيد من الدعم التقني في الفترة من ٣ إلى ١٦ آذار/مارس.

سان تومي وبرينسيبي

٥٦ - في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، سافر ممثلي الخاص إلى سان تومي وبرينسيبي من أجل نزع فتيل التوترات الناجمة عن تعيين أعضاء المحكمة الدستورية المنشأة حديثا ومن أجل تيسير الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة. واجتمع مع الرئيس كارفالهو، ورئيس الوزراء باتريس تروفوادا، وغيرهما من كبار المسؤولين الحكوميين، وممثلي الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، والشركاء الدوليين.

٥٧ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٦ آذار/مارس، اشترك المكتب الإقليمي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تنظيم حلقة عمل تدريبية للإعلاميين في سان تومي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة سان تومي وبرينسيبي.

باء - الدعم المقدم لمبادرات الأمم المتحدة وللمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٥٨ - يسَّر المكتب الإقليمي، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، تنظيم الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين في كيغالي في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر. وخصصت اللجنة جلسة مغلقة لدراسة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتحديات الأمنية العابرة للحدود، وأكدت دعمها الكامل لإصلاح مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا. ودعا بيان أعده منتدى شبابي نُظّم في ليبرفيل في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر الدول والمنظمات الإقليمية إلى أن تأخذ في الاعتبار أولويات الشباب وأن تضمن مشاركتهم في مبادرات الأمن والتنمية. وتقرر عقد الاجتماع السادس والأربعين للجنة في برازافيل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه.

٥٩ - وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ نيسان/أبريل، نظم المكتب الإقليمي زيارة قام بها ممثلو مكتب اللجنة إلى برازافيل ومنطقة بول في جمهورية الكونغو لتقييم التطورات الأمنية الأخيرة ومناقشة الحالة مع السلطات المعنية. وستقدم النتائج التي توصلت إليها البعثة في الاجتماع الوزاري السادس والأربعين للجنة.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٦٠ - عقد ممثلي الخاص اجتماعات منتظمة مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية وتنسيق نهجيهما في معالجة عدد من المسائل. واتفقا على القيام بزيارات مشتركة إلى الدول الأعضاء في الجماعة لدعم جهود السلام والأمن. وكانت الزيارة المشتركة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى المشار إليها في الفقرة ٥٠ أعلاه هي الأولى في سلسلة من الزيارات المقررة لعام ٢٠١٨. وفي ١٢ أيار/مايو، عقد المسؤولان اجتماعا للتشاور والتخطيط في ليبرفيل، على هامش معتكف عمل مشترك بين المؤسستين، واعتمدا برنامجا مشتركا لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦١ - وحضر ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الاجتماع التشاوري الذي عقد بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المشار إليه في الفقرة ٥ أعلاه. وشارك المكتب الإقليمي أيضا في مراسم افتتاح واختتام مجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه.

٦٢ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل، نظم المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دورة مشتركة لتدريب المدربين بشأن الإرهاب، وجرائم الفضاء الإلكتروني، وغسل الأموال، والعقاقير والمخدرات، حضرها ٣١ ضابط شرطة غابونيا في ليبرفيل.

٦٣ - وفي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو، سيقرّ خبراء في الشؤون الجنسانية من وسط أفريقيا خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في حلقة عمل مدتها يومان يتشارك في تنظيمها المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في برازافيل. وتحدد الخطة الإجراءات ذات الأولوية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية.

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٦٤ - واصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدعم من فرق الأمم المتحدة القطرية في كل منطقة، دعم جهود الدعوة إلى وضع استراتيجية إقليمية مشتركة للتصدي للأسباب الجذرية لأزمة حوض بحيرة تشاد من خلال إجراء اتصالات منتظمة مع الزعماء الإقليميين. وفي هذا الصدد، شارك المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في المؤتمر الإقليمي الأول للاستقرار في منطقة بحيرة تشاد، ومؤتمر المتابعة الإقليمي في انجمينا المشار إليه في الفقرة ٢٢ أعلاه.

٦٥ - وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ شباط/فبراير، شارك فريق عمل تابع للمكتب الإقليمي في حلقة دراسية إقليمية عقدت في ماروا، في منطقة الشمال الأقصى في الكاميرون، بشأن إعادة إدماج مقاتلي جماعة بوكو حرام الذين استسلموا. وتمشيا مع خطة عمل المكتب الإقليمي لمكافحة جماعة بوكو حرام، أوفد المكتب فريق عمل إلى انجمينا في ١٥ و ١٦ آذار/مارس لإنشاء إطار للتعاون مع لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وإنشاء منبر لتبادل الآراء مع الجهات المعنية الوطنية ودون الإقليمية، وإجراء تحليل مشترك بشأن جماعة بوكو حرام. وتواصل الفريق أيضا مع المركز التشادي للدراسات الاستراتيجية والتحليل الاستشرافي ومركز دراسات التنمية ومنع التطرف العنيف. واتصل المكتب بمؤسسات بحثية إقليمية أخرى تعمل في موضوع تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف في جميع البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، من أجل تبادل نتائج البحوث ووضع حلول مستدامة.

التكامل الإقليمي

٦٦ - عقدت اللجنة التوجيهية المسؤولة عن الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جلستها الثانية في ليبرفيل في ٥ و ٦ شباط/فبراير، واختارت فيها الفريق البحثي المكلف بالعمل بشأن الجوانب التقنية للإصلاح، عقب إجراء مناقصة عامة. وأكد رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في خطابه المتعلق بالسياسات أمام برلمان الجماعة المنعقد في مالابو في ٢ آذار/مارس، على أهمية عملية الترشيد في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وشدد أيضا على أن من أولوياته تنفيذ التدابير الرئيسية لدعم سياسة حرية تنقل

الأشخاص والسلع، وتأمين الحدود الخارجية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن الرئيس التشادي ديبي إتنو، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، نقل مقر الجماعة مؤقتا من بانغي إلى مالابو.

الأمن البحري في خليج غينيا

٦٧ - في الفترة من ١٠ إلى ١٧ شباط/فبراير، أوفد المكتب الإقليمي فريق عمل إلى ياوندي لمساعدة مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن في خليج غينيا على وضع الصيغة النهائية لوثائقه المتعلقة باستراتيجية تعبئة الموارد. واجتمع ممثلي الخاص مع المدير التنفيذي للمركز في ٢ آذار/مارس لمناقشة تشغيل المركز والتحديات التي تواجه تعبئة الموارد.

٦٨ - وفي ٥ نيسان/أبريل، شارك ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الاجتماع السنوي لرؤساء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في ياوندي. وناقش المشاركون تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٦٩ - تمشيا مع التوصية التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، اعتمد مجلس وزراء مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا الاستراتيجية الرامية إلى منع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، على النحو المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه. وتنتظر الاستراتيجية إقرارها من جانب مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة خطر وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة[١]

٧٠ - في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ شباط/فبراير، قام المكتب الإقليمي والاتحاد الأفريقي بزيارة مشتركة إلى دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتقييم تهديدات جيش الرب للمقاومة وفعالية عمليات مكافحة جيش الرب للمقاومة وحماية المدنيين. وأفاد تقييم البعثة أن أنشطة كسب العيش خارج مراكز المدن قد توقفت وأن التحديات الإنسانية الحرجة لا تزال موجودة، مما يؤكد ضرورة تعزيز الرد العسكري من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وتعبئة الأموال لدعم مبادرات إعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة. وفي إطار عملية الطائرة الورقية الحمراء، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، تنفيذ عمليات مشتركة في المناطق المتضررة بالاستعانة بموارد محدودة.

٧١ - وفي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس، وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، نظم المكتب الإقليمي حلقة العمل الثانية لقادة قطاعات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من أجل تعزيز التنسيق بين قادة قطاعات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أوبو، جمهورية أفريقيا الوسطى، والقوات المسلحة

(١) انظر S/2012/481.

لجمهورية الكونغو الديمقراطية في دونغو. واتفق المشاركون على مجموعة من الممارسات المشتركة في إعادة المنشقين عن جيش الرب للمقاومة إلى بلدانهم الأصلية وفقا لإجراءات العمل الموحدة التي وقعتها البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٧٢ - وواصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على الاستسلام واضطلعت بدور رئيسي في إعادة المنشقين عن جيش الرب للمقاومة إلى بلدانهم، بدعم من الشركاء الدوليين. واستسلم أربعة عشر شخصا، منهم اثنان من مقاتلي جيش الرب للمقاومة ينتظران إعادتهما إلى أوغندا، في مقر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعيد تسعة هاربين إلى بلدانهم وهناك ثلاث ضحايا آخرون ينتظرون إعادتهم إلى أوطانهم من دونغو.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٧٣ - شارك ممثلي الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني والثلاثين لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، المنعقد في باماكو في ٥ آذار/مارس.

٧٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص مع المديرة العامة لليونسكو في ليبرفيل لمناقشة التنفيذ الفعال للبرنامج الإقليمي الذي يمتد لثلاث سنوات ويتعلق بتعزيز قدرات الشباب في إدارة نظام الإنذار المبكر من أجل تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا، والذي شارك في وضعه المكتب الإقليمي، واليونسكو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بدعم من المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

٧٥ - وفي ١٠ و ١١ نيسان/أبريل، نظم المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعا لتبادل الخبرات في ليبرفيل بشأن تحليل النزاعات والرعي. وفي جملة أمور، اتفق المشاركون من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على أن يجري المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية تحليلات مشتركة للنزاعات في عام ٢٠١٨ وعلى أن تقدم منظومة الأمم المتحدة الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ قرارها المتعلق بعقد مؤتمر إقليمي من أجل اعتماد لائحة بشأن الرعي على الصعيد دون الإقليمي في وسط أفريقيا، على النحو المبين في الفقرة ٤ أعلاه.

٧٦ - وفي ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل، استضاف المكتب الإقليمي الاجتماع السنوي السادس لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي ضم المبعوثين الخاصين، والممثلين الخاصين للأمين العام، والمنسقين المقيمين، والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة. واستكشف الاجتماع سبل تحسين التنسيق وتحقيق أوجه التآزر من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة دون الإقليمية من خلال التركيز على الحوار السياسي والاتفاقات السياسية في وسط أفريقيا.

رابعا - تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

٧٧ - استناداً إلى نتائج الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الإقليمي الذي تولت قيادته إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠١٥، أعيد تركيز ولاية المكتب (انظر S/2015/554 و S/2015/555). وقدم المكتب الإقليمي إسهامات ملحوظة في منع نشوب النزاعات وإدارتها من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص. وكان له دور أساسي في منع الأزمات المتصلة بالانتخابات أو التخفيف من حدتها وتشجيع الحوار السياسي الجامع وعمليات الإصلاح في تشاد، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون، وجمهورية

الكونغو. وبقي المكتب الإقليمي يعمل لحل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وشجع على التعاون الثنائي مع البلدان المجاورة، إلى جانب التشجيع على الاتساق بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية. وواصل ممثلي الخاص حشد الدعم الإقليمي للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في البلد.

٧٨ - وعزز المكتب الإقليمي التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بالسلام والأمن، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا. وأدى إطار التعاون بين المكتب الإقليمي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي وقع في حزيران/يونيه ٢٠١٦، دوراً محورياً في تحسين النهج المشتركة أو المنسقة بين كلا الكيانين في مجالات الدبلوماسية الوقائية، والإنذار المبكر، والوساطة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء القدرات، من ضمن مجالات أخرى. وواصل المكتب الإقليمي العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا لدعم التكامل الإقليمي والإصلاحات المؤسسية من أجل ترشيد عمل كلتا المؤسستين. ومن خلال تعزيز التعاون، قدم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الدعم الاستراتيجي للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز الأمن البحري والتصدي لأزمة حوض بحيرة تشاد. وواصل المكتب الإقليمي دعم الجهود الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة. وتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز الإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وكفل المكتب الإقليمي كذلك الاتساق والتنسيق في أنشطة كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا فيما يتعلق بالسلام والأمن. وواصل المكتب الإقليمي العمل بمثابة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

٧٩ - وفي المستقبل، سيساعد المكتب الإقليمي بلدان المنطقة دون الإقليمية في توطيد السلام وحل التوترات المتبقية من مختلف الانتخابات التي جرت في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨. وستكون إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب الإقليمي في فترة الولاية القادمة العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها من أجل إرساء الأساس للمنع الهيكلي لنشوب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وسيواصل المكتب الإقليمي إجراء تقييمات مشتركة والقيام بزيارات مشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتعزيز قدرات أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجالات منع نشوب النزاعات، والإنذار المبكر، والمرأة والسلام والأمن، والوساطة، وغير ذلك من المجالات. وسيعمل المكتب الإقليمي بشكل وثيق أيضاً مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل فيما يتعلق بمعالجة المسائل العابرة للحدود الإقليمية من قبيل جماعة بوكو حرام، والأمن البحري في خليج غينيا، وتنقل الماشية.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٨٠ - تبين التطورات الأخيرة في وسط أفريقيا حالة سياسية وأمنية واجتماعية ذات طابع متقلب وسريع التطور في المنطقة دون الإقليمية. واستمرت التوترات المرتبطة بالعمليات الانتخابية المطعون فيها، فضلاً عن الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. وأنا أرحّب بالجهود التي تبذلها الدول المعنية في المنطقة لإجراء إصلاحات ترمي إلى مواجهة التحديات المتزايدة وتعزيز الحوكمة الديمقراطية. وينبغي أن تكون عمليات الإصلاح هذه شاملة للجميع وأن تتيح حلّ الخلافات بطرق سلمية. وأشجع الدول الأعضاء

على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بوسائل منها تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والإقليمي والتعاون النشط مع الآليات الدولية ذات الصلة.

٨١ - وأشعر بالتفاؤل إزاء اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجية لمنع ومكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا. وستتسم الترتيبات العملية وحشد الموارد بالأهمية الأساسية في تنفيذ الاستراتيجية. وأرحب أيضاً بقرار إجراء إصلاح شامل لمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، ولا سيما من أجل تعزيز التضامن الإقليمي وتحسين الحوكمة. وبغية تعزيز قدرات المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وإدارتها، ينبغي أن يتواءم إصلاح المجلس مع عملية الترشيد الجارية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، اللتين أثني على التزامهما المتواصل بإحراز تقدم في عملية الإصلاح الخاصة بكل منهما. وأرحب أيضاً بإعلان الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن عقد مؤتمر قمة مشترك في تموز/يوليه ٢٠١٨. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم تلك الجهود.

٨٢ - وأشعر بالارتياح للجهود الإقليمية المبذولة، بدعم من الشركاء الدوليين، في مكافحة جماعة بوكو حرام وأثني على بلدان حوض بحيرة تشاد لمشاركتها النشطة في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، أشعر بالجزع إزاء التهديد المستمر الذي تشكله جماعة بوكو حرام وسائر الجماعات المسلحة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحالة الإنسانية المتردية في البلدان المتضررة. ومن المهم جداً أن تتلقى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات مزيدا من الدعم. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم المساعدة على تعبئة دعم دولي إضافي لهذا المسعى بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد. وأحث أيضا الشركاء الإقليميين والدوليين والثنائيين على تقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في منطقة حوض بحيرة تشاد، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧). وأحض الدول الأعضاء على التبرع للنداءات الإنسانية ذات الصلة والوفاء بتعهداتها. وسيواصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بذل جهودهما، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، لضمان أن تعزز جميع الاستراتيجيات ذات الصلة إحداها الأخرى وتعالج الأسباب الجذرية للأزمة بصورة فعالة، مع إدماج الأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية فيها.

٨٣ - وأحيطُ علماً بالانتخابات المزمع إجراؤها في تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، والكاميرون في عام ٢٠١٨. وأحث الحكومات المعنية على العمل من أجل إجراء العمليات الانتخابية في مواعيدها وضمان أن تتسم بشمولها للجميع ومصداقيتها وطابعها السلمي وكفالة زيادة مشاركة النساء وتمثيلهنّ فيها.

٨٤ - ويساورني القلق من تزايد عدد الهجمات في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون، مما يسفر عن تدهور الحالة الأمنية وتعطل الخدمات العامة، ولا سيما في قطاع التعليم. وآمل في أن يقوم مجلس الوزراء الجديد، الذي أعلن عنه في ٢ آذار/مارس، باتخاذ خطوات فورية وملموسة من أجل وضع حلول طويلة الأجل لمعالجة المظالم، بما في ذلك من خلال إقامة حوار مفتوح وشامل للجميع وإحراز تقدم فيما يتعلق بخطة تحقيق اللامركزية لوضع حلول طويلة الأجل لمعالجة المظالم والحيلولة دون حدوث مزيد من العنف.

٨٥ - ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار انعدام الأمن في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك العنف ضد المدنيين والهجمات ضد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المعونة. وفي الوقت نفسه، أشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الذي أحرزته الحكومة في استعادة سلطة الدولة واستمرار عزم المجتمع الدولي على دعم السلطات في هذه الجهود. وأظهر الاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي هذا الالتزام الدولي المستمر. ومع استمرار عمل فريق ميسري المبادرة الأفريقية، يجب علينا أن نواصل تذكير الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بأن التوصل إلى حل سياسي للأزمة هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المستدام. وسيواصل ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى وممثلي الخاص لوسط أفريقيا التشاور مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للتشجيع على المزيد من العمل المتسق مع جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز تحديداً على تشغيل اللجان المشتركة الثنائية.

٨٦ - ويساورني القلق إزاء استمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة، التي تستهدف المدنيين وتقوّض الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يزيد من عرقلة التنمية في المناطق المتضررة. وأدعو الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإعادة تشكيل فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وينبغي أن تبقى الجهود العامة مركزة على معالجة الأسباب الجذرية لجيش الرب للمقاومة.

٨٧ - وأشعر بالتفاؤل إزاء المشاركة النشطة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بالسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل توفير الدعم للتفعيل الكامل لمركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن في خليج غينيا.

٨٨ - ولا يزال يساورني القلق إزاء التهديد المتزايد الناجم عن أنشطة المرتزقة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، والعلاقة بين تنقل الماشية والنزاع المسلح. وأثني على الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لالتزامها بوضع استراتيجية دون إقليمية لمكافحة أنشطة المرتزقة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وعقدِ مؤتمر إقليمي من أجل اعتماد لائحة دون إقليمية بشأن الرعي. والأمم المتحدة على استعداد لدعم هذه الجهود بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

٨٩ - وخلال السنوات الثلاث الماضية، أجريت الانتخابات، أو كان العمل جارياً لإجرائها، في ١٠ بلدان من البلدان الـ ١١ في وسط أفريقيا. وشاب التوتر معظم العمليات الانتخابية قبل إجراء الانتخابات أو خلالها أو بعدها. وساعد تدخل ممثلي الخاص في الوقت المناسب واستمرار مساعيه الحميدة، في معظم الحالات، في منع تصاعد حدة التوترات لدرجة خروجها عن نطاق السيطرة. ولذلك بقي المكتب الإقليمي يشكل أداة هامة وفعالة للدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا. وأقر الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في عام ٢٠١٥ بالدور الذي يؤديه المكتب الإقليمي في هذا الصدد. وتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تلك العمليات الانتخابية في أن منع العنف المتصل بالانتخابات يتطلب أيضاً معالجة الأسباب الهيكلية لهذا العنف من خلال العمل قبل الدورات الانتخابية من أجل بناء ثقة جميع أصحاب المصلحة في العملية، وإنشاء إطار قانوني ومؤسسي توافقي، وتطبيق آليات مناسبة لتسوية المنازعات القانونية والسياسية. وستتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمكتب

الإقليمي في الولاية القادمة في العمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها من أجل إرساء الأساس للمنع الهيكلي لنشوب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر إجراء الانتخابات على مختلف المستويات في البلدان الأحد عشر جميعها في وسط أفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة.

٩٠ - وإضافة إلى ذلك، تتطلب الطبيعة المعقدة للنزاعات الجارية في المنطقة دون الإقليمية، ونشوء تهديدات جديدة للسلام والأمن، والتحديات القائمة دعماً مستمراً وأكثر تنسيقاً واتساقاً من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومع مواصلة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا بذل جهودهما الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، ينبغي أن يبقى حشد الدعم السياسي والتقني والمالي من الأولويات الرئيسية. وسيكون عقد اجتماعات ثلاثية منتظمة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا أداة مفيدة في هذه العملية. ويقتضي ازدياد التهديدات العابرة للحدود الإقليمية أيضاً تعزيز التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

٩١ - وفي ضوء ما تقدم، أوصي بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لفترة ثلاث سنوات إضافية، من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١.

٩٢ - وأودُّ أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع المكتب الإقليمي. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات وفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات فيهما لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار. وأُعرب عن امتناني لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ودعمهما لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وسائر الكيانات المعنية، للدعم الذي تقدمه إلى المكتب وتعاونها معه.

٩٣ - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي المكتب الإقليمي لما يبذلونه من جهود متواصلة للنهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.